المركز العالمي لابحاث الاقتصاد الاسلامي
جامعة الملك عبدالعزيز - جده

سلسلة المطبوعات بالعربيه : (٦)

التوازن العام والسياسات الاقتصاديه الكليه في اقتصاد اسلامي

للدكتور مختار محمد متولي
استاذ الاقتصاد بجامعة كوينزلاند - استراليا

محرم ١٤٠٢هـ /تشرين الثاني (نوفمبر)
١٩٨١م .

نـال هذا البحث دعم
المركز العالمى لأبحاث الاقتصاد الاسلامى
والآراء الواردة فيه هى وجهة نظـــر
البـاحث ولا تعبربالضرورة عن رأى المركز

فهرس الموضوعات

	الصفحة
تقديـــم	جـ
١ ـ الهدف من البحث	١
٢ ـ نظرية كينز للعمالة ، والاقتصاد الاسلامى	١
٣ ـ أحكام الشريعة الاسلامية والسياسات الاقتصادية الكلية فى اقتصاد اسلامى	٤
٣ ـ ١ فريضة الزكاة	٤
٣ ـ ١ ـ ١ أثر الزكاة على دالة الاستهلاك	٤
٣ ـ ١ ـ ٢ أثر الزكاة فى الحافز على الاستثمار	١٠
٣ ـ ١ ـ ٣ مقارنة بين الزكاة والضرائب التصاعدية	١١
٣ ـ ٢ مبدأ تحريم الربا	١٢
٣ ـ ٣ مبدأ تحريم المقامرات	١٣
٤ ـ ركائز نظرية الاقتصاد الاسلامى فى العمالة والاسعار والنقود	١٤
٥ ـ محددات الطلب على الاستثمار فى اقتصاد اسلامى	١٨
٦ ـ نحو نظرية عامة للعمالة والاسعار والنقود فى اقتصاد اسلامى	٢٢
بعض المراجع العربية	٣٩
المراجع الانكليزيـــة	٤١
ملحـق : بعض ملاحظات المراجعين العلميين حول هذا البحث	٤٤

* * * * *

فهرس الاشكال البيانية

	الصفحة
١ ـ أثر فريضة الزكاة على دالة الاستهلاك	٥
٢ ـ الطلب على الاستثمار فى اقتصاد اسلامى	٢١
٣ ـ تحديد الدخل القومى وعرض النقود فى اقتصاد اسلامى	٢٤
٤ ـ تحديد الطلب الكلى فى اقتصاد اسلامى	٢٧
٥ ـ تحديد العرض الكلى فى اقتصاد اسلامى	٣٠
٦ ـ التوازن الاقتصادى العام فى اقتصاد اسلامى	٣١
٧ ـ استخدام ضريبة الأحوال الاقتصادية فى تحقيق العمالة الكاملة فى اقتصاد اسلامى	٣٣
٨ ـ أسباب التضخم الاقتصادى فى اقتصاد اسلامى	٣٨

- تقديم -

يمتاز هذا البحث كما أكد المراجعان العلميان ماهمه القضايا التى يطرحه فى نظرية الاقتصاد الكلى . وهو محاولة رائدة لاعاده صياغة النموذج الكينزى الاساسى على نحو ينسجم مع خصيصتين رئيسيتين لاى اقتصاد اسلامى وهما :
أداء الزكاة والغاء الفائدة .

ومن أمثلة النتائج الهامة التى قدمها الاستاذ الباحث تحليله الرياضى لاثر أداء الزكاة على دالة الاستهلاك الكلى ، وكذلك أثر الغاء الفائدة وأداء الزكاة على عرض الارصدة للاستثمار ، حيث برهن ضمن شروط معينة على أن هذا العرض يمكن ان يبقى موجبا ولو كان العائد المتوقع من الاستثمار سالبا حتى حد معين .

هذه أمثلة . وفى البحث أفكار وتحليلات عديدة سواها . وقد لانتفق مع الباحث الكريم فى بعض عباراته أو استنتاجاته ، لكن جدية وجرأة محاولته واستخدامه الاسلوب الرياضى ، والجهد الكبير الذى بذله عبر فترة طويلة لصياغة موضوعه ثم اعادة صياغته استجابة للملاحظات المطولة التى أبدتها اللجنة العلمية للمركز وسواها ، كل ذلك جدير بالتنويه والشكر .

وبعد تلقى الصياغة النهائية للبحث ، قام المركز - بمساعدة مشكورة من الدكتور محمود صديق زين من قسم الاقتصاد - بتصحيح أخطاء مطبعية وقعت فى بعض الصيغ الرياضية ، كما أدخل تنقيحات لغوية محدودة ثم أضاف - لفائدة القارئ - ملحقا ضمنه خلاصة لبعض ملاحظات المراجعين العلميين التى لم يتيسر للباحث الاستجابة لها .

ان هذا البحث الجاد سيكون دون شك منطلقا لمزيد من الأبحاث التى تمحص صحة فرضيات الكاتب وبراهينه ونتائجه فتنقض ما تراه خطأ وتبنى على ما تراه صوابا . وهى تثرى فى كلا الحالين علم الاقتصاد الذى يسعى المركز الى المساهمة فى اعادة بنائه على أسس اسلامية .

والله سبحانه هو الموفق .

د. غازى عبيد مدنى

مدير المركز

التوازن العام والسياسات الاقتصادية الكلية
فى اقتصاد اسلامـــى

الدكتور / مختار محمد متـــولى
استاذ الاقتصاد بجامعة كوينزلاند باستراليا

١ ـ الهدف من البحث

يهدف هذا البحث الى:ـ

ا ـ اثبات عدم ملاءمة نظرية كينز للعمالـة والفائدة والنقود للتطبيـق فـى الاقتصاديات التى تتبع احكام الشريعة الاسلامية (أى الاقتصاديات الاسلامية).

ب ـ تأسيس نظرية اقتصاد عامة للتوظف والاسعار والنقود تلائم اقتصـــاداً اســـلاميا

وسوف نبدأ البحث بعرض موجز لنظرية كينز في العمالة ثم نقوم بتقييم هذه النظرية فى اطار الشريعة الاسلامية وننتقل بعد ذلك الى بنـــــاء نظريتنا فى العمالة والاسعار والنقود التى تلائم الاقتصاد الاسلامى ونحـــدد ما ينشأ عن هذه النظرية من سياسات اقتصادية يمكن تطبيقها لتحقيـــق العمالة الكاملة والاستقرار الاقتصادى. وسوف يتضح من التحليل ان النظريـــة الجديدة تتفوق على نظرية كينز فى محاربة البطالة والتضخم الاقتصـــادى.

٢ ـ نظرية كينز للعمالـة ،والاقتصاد الاسلامى:ـ

طبقا لنظرية كينز يتحدد مستوى العمالة فى المدة القصيرة (فـــى الاقتصاديات الحرة المغلقة التى لايكون فيها للنشاط الحكومى اى دور فعـــال × فى التأثير على الحياة الاقتصادية) بما يسمى "الطلب الفعال" الذى يتمثل فى الانفاق على الاستهلاك والانفاق على الاستثمار.